كانون الأول 2020

الأشخاص المتجانسون - حول فرضيات التجانس والتكامل

مجلة قانون الهجرة وسياسة الأجانب
2007/4 المجلد 27 • الصفحات 121–168

المحرر

يورغن هابرلاند
رئيس قسم في الوزارة، برلين

البروفسور د. كاي هيلبرونر، جامعة كونستانس

البروفيسور د. باربرا جون، مفوض أجانب سابق، برلين

البروفيسور د. وينفريد كلوث، جامعة هاله

دكتور. أوتو مالمان، قاضي المحكمة الإدارية الاتحادية في لايبزيغ

فيكتور بفاف، محام، فرانكفورت ام ماين

كورنيليا روجال جروث، مديرة في وزارة الداخلية الاتحادية، برلين

المجلس الاستشاري العلمي

الرئيس:
البروفسور د. دكتور هانز يورغن بابير، رئيس المحكمة الدستورية الاتحادية، كارلسروه

نيلي ألينبرغ، الكنيسة الإنجيلية في ألمانيا

البروفسور د. كلاوس ج. بادي
جامعة أوسنابروك

كلاوس بارويج
أكاديمية أبرشية روتنبورغ-شتوتغارت

دكتور. رولاند بيل، مدير حكومي، المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، نورمبرغ

دكتور فولفغانغ بريدنباخ، محام في هالي

البروفسور د. هانز يواكيم كريمر، جامعة مانهايم

دكتور. كلاوس دينيلت
قاضي المحكمة الإدارية دارمشتات

داغمار فيلدغن
رئيسة قسم في الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية، برلين

كاترين جيردسماير، مفوضية الأساقفة الالمان في برلين

البروفسور د. توماس كروس، جامعة جيسن

كريستوف كانينجيسر، محام، برلين

أ.د. بيتر كنوسيل، جامعة العلوم التطبيقية بوتسدام

أ.د. كريستين لانغنفيلد، جامعة غوتنغن

أ.د. جيرترود لوبه وولف، قاضي المحكمة الدستورية الاتحادية، كارلسروه

دكتور. هانز جورج ماسن، رئيس قسم في وزارة الداخلية الاتحادية، برلين

دكتورة أورسولا مهرلندر، مؤسسة فريدريش إيبرت، بون

دكتور. هانز إنغو فون بوليرن، مدير حكومي في المجلس الإقليمي توبنغن

فولكر روسوتشا، المجلس التنفيذي في DGB، برلين

دكتور. ألبرت شميد، رئيس المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، نورمبرغ

البروفسور د. ألبريشت فيير، جامعة أوسنابروك

البروفسور د. مايكل فولينشلاغر
جامعة فورتسبورغ

البروفسور د. أندرياس زيمرمان
جامعة كيل

المعالجات

*الأستاذة الدكتورة جيرترود لوبه فولف، كارلسروه **

أحد الموضوعات الشائعة في نظرية الدولة والديمقراطية هو السؤال عما إذا كان تجانس الشعب شرطًا لإمكانية الدولة والديمقراطية، وإذا كان الأمر كذلك، فبأي معنى. تتناول هذه المقالة هذا السؤال وأهميته بالنسبة لسياسة التكامل.

1. حكم ماستريخت

قدمت المحكمة الدستورية الفيدرالية، في قرارها ماستريخت، المساهمة الألمانية الأبرز والأقصر في الوقت نفسه في هذا الموضوع منذ دخول القانون الأساسي حيز التنفيذ: "تتطلب الولايات مجالات نشاط مهمة بدرجة كافية"، كما جاء في هذا القرار،" حيث يمكن لأبناء الدولة أن يطوروا ويفصحوا عن إرادتهم السياسية التي يسيطرون عليها ويشرعونها في عملية صنع[1] القرار السياسي، والأهم من ذلك هو ما يوحدهم - بشكل متجانس نسبيًا - فكريا واجتماعيا وسياسيا... إن ظهور كلمة "متجانسة" غير محدد إلى حد كبير وصولاً إلى القواعد النحوية، انما فقط عبر رمز نفحة صغيرة مرقطة، إذا جاز التعبير، لكنها لا تزال تثير ضجة كبيرة لأن المحكمة اتخذت موقفًا معها ، وإن كان ذلك غامضًا: يتم تقديم شعب الدولة على أنهم "متجانسون نسبيًا" ، كعنصر واحد يوحده التجانس النسبي.

شرحت المحكمة هذا البيان بالرجوع إلى *هيرمان هيلر*. ومع ذلك، قام العديد من القراء مثل *كارل شميت* بالتمعن في هذه المرحلة. رأى[2] *جوزيف فايلر* على سبيل المثال هنا "الأفكار القديمة لأشخاص متجانسين العرق ثقافيًا" في العمل ورأى انه مجرد تمويه في الإشارة إلى هيرمان هيلر الذي لا يبدي ريبة في هذا الصدد. دعونا نلقي نظرة فاحصة على والدي الفكر اللذين يخوضان في عمق هذا الشأن.

---

* المؤلف هو قاض في مجلس الشيوخ الثاني للمحكمة الدستورية الاتحادية وأستاذ في القانون العام بجامعة بيليفيلد. تستند المساهمة إلى محاضرة عقدت في أيام هوينهايمر إلى اليمين الأجنبي 2007 في شتوتغارت تاريخ 26.01.2007، ونشر مجلد المؤتمر في دار نشر تحت اسم نومس

[1] قرارات المحكمة الدستورية الاتحادية89، 155 (186).

[2] J.H.H. فايلر، الدولة "فوق كل شيء Demos و Telos وقرار Maastricht الصادر عن المحكمة الدستورية الفيدرالية، JöR Vol. 44، 95) p. 91). قال فايلر أنه ربما يتم التعبير عن نوع من العار في حقيقة أن Heller قد تم الاستشهاد به هنا" حيث بالأحرى كان ينبغي اقتباس Isensee أو Lepsius أو حتى Schmitt ". مراجعة أيضًا M. Zuleeg، دستور المجموعة الأوروبية في السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية، 1994 BB، ص. 581 (585 ف.)

2 - هيرمان هيلر

تتناول ورقة هيرمان هيلر عام 1928 مسألة الديمقراطية السياسية والتجانس الاجتماعي، والتي استشهدت[3] بها المحكمة في النقطة المعنية، فيما إذا كانت ديمقراطية فايمار قادرة على تحمل وتجاوز العداوات الطبقية القائمة أو أنها ستندثر نتيجة لذلك وكيف يمكن ذلك. كان في ذهن هيلر طريقة مختلفة لتقويض الديمقراطية عن تلك التي حدثت أخيرًا، ألا وهي الانتقال إلى دكتاتورية البروليتاريا. يجيب نصه على سؤال حول ما الذي يجب أن يمنع البروليتاريا بالفعل من كسر الوحدة السياسية القائمة لصالح مثل هذه الديكتاتورية. في هذا السياق السياسي الملموس، يذكر أن وجود ديمقراطي برلماني هو أساس ضروري لوجود الديمقراطيين البرلمانيين وبالتالي إمكانية *اللعب النزيه* للخصم السياسي المحلي، الذي يمكن للمرء أن يتوصل معه إلى اتفاق مع القضاء على العنف العاري هو "الإيمان بوجود أساس مشترك للنقاش". يسمي هذا الاعتقاد بـ "وعي التجانس"[4]، و "التجانس الاجتماعي" المذكور في عنوان العمل ليس شيئًا آخر.

ان اختيار *هيلر* للكلمات ليس موفقا تمامًا هنا، على الأقل من المنظور الحالي، لأننا في ظل "التجانس الاجتماعي" نتخيل بالأحرى تجانس الهبة مع السلع التي يتم توظيفها اجتماعيًا. وبهذا المعنى، غالبًا ما يساء فهم[5] هيلر. ولمزيد من التجانس في هذا الصدد، أي تحسين الوضع الاقتصادي الحقيقي للعمال، اعتبره هيلر ضروريًا، لكن هذا ليس ما أسماه "التجانس الاجتماعي. ان التجانس الاجتماعي في لغة هيلر هو بالأحرى "حالة اجتماعية-نفسية تبدو فيها التناقضات وصراعات المصالح الدائمة مرتبطة بإحساس وشعور الجماعة " نحن "، من خلال تحقيق إرادة المجتمع[6].

إن هذا المصطلح تحديدًا، تحت مصطلح "التجانس النسبي" الأقل تضليلًا، هو ما نجده مرة أخرى في أعمال *إرنست فولفغانج بوكنفوردي*. إذا كانت هناك علاقة نقل هنا فيما يتعلق بحكم ماستريخت، فإنها تمتد[7] من *بوكن فوردي* إلى هذا الحكم الذي شارك

فيه، وليس العكس. من المقرر في إجراء ماستريخت – ان لا تتوقف عند اختزال الوحدة السياسية أو السياسية الديمقراطية على الأقل إلى إرادة الوحدة أو الشعور بـ "نحن"، ولكن من الواضح أنها تهدف إلى مزيد من التجانس الملموس كأساس[8] لها.

لكن بالعودة إلى *هيلر*: يشير *هيلر* إلى أنه يمكن تغذية مثل هذا الشعور من مصادر مختلفة ويحذر من المبالغة في تقدير القدرة الاستيعابية للأسس الرومانسية التقليدية للشعور الألماني: "لنحو مائة عام" - أي منذ إيقاظ الوعي القومي الألماني، وليس فقط الألماني، من خلال الرومانسية في أوائل القرن التاسع عشر - "لقد صقل المرء في الأوساط البرجوازية الرأي القائل بأن المجتمع الثقافي القومي هو عامل كاف لتكامل الدولة. وهو يرى ويتأمل البرجوازية في أن يكون هذا الوضع كافياً "لإبقاء الطبقات المحرومة في أشكال التوحيد الديمقراطي"، لكنها تعتبر هذا الأمل "خداعًا ذاتيًا ساذجًا إلى حد كبير"[9]. يكمن الصراع الطبقي فقط بشرطين: أي إذا كان يعطيها أي احتمال للنجاح وإذا كان قادرًا على اكتشاف الأساس الروحي والأخلاقي وضرورة الوضع الحالي للسيطرة وهذا بدوره يعتمد، كما هو واضح، على "درجة بصيرة البروليتاريا أيضًا؛ ولكن بدرجة أعلى بما لا يقاس على القدرات الفكرية والأخلاقية للحكام وأتباعهم". فان رجل الدولة الذي لا يسعى إلى رفع مستوى حكمه والقرارات السياسية التي تعلو على التحيز الطبقي، أو القاضي الذي لا يسعى إلى موازنة الأحكام القيمية لجميع الطبقات ضد بعضها البعض، يمثل للبروليتاريا دولة طبقية ليس مضطرًا لمحاربتها، ولكن يجب محاربتها [10].

إذن ما لدينا هنا هو دعوة للعدالة ضد الصراع الطبقي من فوق - نداء لا يأتي كتنبيه أخلاقي ولكن كتصريح بأن مثل هذا الصراع الطبقي من الأعلى ليس في مصلحة البرجوازية الخاصة.

في نظرية الدولة والديمقراطية، فإن إشارة *هيلر* إلى ضرورة وجود تجانس معين، والذي يسميه "اجتماعيًا"، فان الدولة تعيش الآن إلى حد كبير دون سياقها الملموس. لذلك دعونا نتأمل ملاحظاته دون هذا السياق الملموس الواضح. انه في جوهره الفهم القائل بأن الديمقراطية لا تعمل إلا إذا قبلت الأقليات المعنية قرارات الأغلبية. ومع ذلك، فإن هذه البصيرة تافهة للغاية لدرجة أن أي مؤلف كان من المفترض أن يتم تصويره باسمه كنوع من النظرية الخاصة سيشعر بالإهانة. إنها ليست أطروحة سليمة تجريبيًا على الإطلاق، ولكنها اقتراح تحليلي يُقصد به دائمًا أن يكون صحيحًا ومكتسب.

---

3 هيلر، الديمقراطية السياسية والتجانس الاجتماعي، الكتابات المجمعة، المجلد 2 ، 1971 ، ص. 421 وما يليها. في حكم ماستريخت، ص. 427 وما يليها.

4 هيلر، (فوق الحاشية 3) ، ص. 427

5 على سبيل المثال من قبل O. Depenheuer، هدف الحالة الاجتماعية وتحقيق المساواة في ظروف المعيشة، في: HdStR Vol. IX، 1997، 204 §، f 174 p.. 48

6 الحاشية ص. 429.

7 بالفعل قبل قرار ماستريخت E.- W. Böckenförde، الديمقراطية كمبدأ دستوري، HdStR Bd . الطبعة الأولى. 1987، § 22، ص. 887 (929) ، 63: "الأشكال الديمقراطية لبناء الوحدة واتخاذ القرار على أساس المساواة في الحرية والمساواة السياسية لجميع المواطنين ، دون ربطهم بمواصفات موضوعية أخرى ، لا يمكنها إلا تحقيق التكامل الضروري والمحافظة عليه. حالة السلام في المجتمع السياسي، بغض النظر عن تضارب المصالح، والصراعات الاجتماعية والمجتمعية، إذا كانت قائمة على تجانس ليس مطلقًا - فإنه يلغي الحرية - ولكنه نسبي. كشرط تعويضي للحرية الديمقراطية، يمنع هذا التجانس الوحدة السياسية للدولة من الانقسام أو الانقسام إلى أضداد لا يمكن التوفيق بينها. يظهر التجانس النسبي نفسه على أنه حالة اجتماعية-نفسية يبدو فيها التناقض والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية مرتبطة بالوعي المشترك من خلال "نحن"، عبر تحقيق إرادة المجتمع. (أيضًا في الطبعة الثانية، 1995 ، المرجع نفسه).

8 على سبيل المثال لضرورة الارتباط بـ "متطلبات التجانس الحقيقي

J. Isensee ، "وداع الديمقراطية من العروض التوضيحية. حقوق التصويت للأجانب كمسألة هوية للناس والديمقراطية والدستور ، في: FS في الذكرى 65 لميلاد بول ميكات ، برلين 1989 ، ص 705 (708) ؛ إلى ضرورة وجود "خلفية (خلفيات) تجانس كافية" لإرادة الوحدة السياسية ؛ ders. ، أوروبا - الاختراع السياسي للقارة ، في: P. Kirchhof et al. (eds.) ، أوروبا كفكرة سياسية وكشكل القانوني ، برلين 1993 ، ص 103 (122 f.) حول التجانس اللغوي كعنصر مكون للشعب الألماني P. Kirchhof، اللغة الالمانية ، in: HdStR Bd I، 1995 .2nd ed، 18 §، p. 745 وما يليها (757) ؛ حول الأمة كأساس للدولة الدستورية ، مع التركيز القوي على الدستور من خلال "ظروف معينة" أو "الحقائق المعينة" ، مراجعة أيضًا الدولة الألمانية في طور الاندماج الأوروبي، HdStR Vol. VII، 1992، 183 § ، ص. 855. (865 وما يليها).

9 هيلر، المرجع نفسه. (الحاشية 3)، ص. 432.

10 هيلر، المرجع نفسه. (الحاشية 3)، ص. 431.

بالإضافة أن قبول قرارات الأغلبية مسألة إرادة والإرادة هي مسألة شعور أو حالة اجتماعية نفسية، ومن خلال وصف هذا الشعور أو الحالة بأنها "شعور نحن"، أو "إرادة المجتمع التي تحقق نفسها" أو "تجانس اجتماعي"، لا يمكن تحديد ما إذا كان هناك ما يكفي من كل هذا للحفاظ على عمل الديمقراطية بشكل موثوق إلا من خلال عمل أو عدم عمل الديمقراطية. وبالتالي، لا يوجد مفهوم "لشعورنا" المفترض أو التجانس المفترض الذي يمكن أن يساعد في العمل الصعب المتمثل في الاعتراف بالشروط الوظيفية للوحدة السياسية الديمقراطية بشكل *ملموس* والحفاظ عليها سليمة، بخلاف الدليل الذاتي المذكور أعلاه.

Konrad-Adenauer-Stiftung, 2020
Translated by Randa Abuhabib (Randa Translation and Interpretation Office)
for the Rule of Law Programme Middle East/North Africa

هكذا تبقى فرضية التجانس قريبة من الطَّوطُولُوجيا، لكنها في نفس الوقت ترغب في أن تكون أكثر من ذلك: الحديث عن الشعور بـ "نحن"، الحالة الاجتماعية-النفسية، وبالتجانس الذي هو شرط مسبق للنجاح. تفترض الديمقراطية أن الوحدة السياسية الناجحة مسبوقة بالضرورة بأمر يجعل ذلك ممكنًا، وليس فقط أي من الأسباب، ويجب على المرء أن يفترض هذه الديموقراطية مسبقًا وفقًا لنظرية الأرضية الكافية، ولكن امرا" يمثل بالفعل الوحدة الملموسة، أي وحدة الشعور. ومع ذلك، ان هذا الافتراض غير قابل للدحض التجريبي بقدر ما هو قابل للتأكيد. إذا قام فردا" ما بتشخيص نقص التجانس في مكان ما واستخلص تكهنات غير مؤاتية لمصير ديمقراطية قائمة أو لم يتم تأسيسها بعد، فعندئذ، في حال لم تتحقق هذه التكهنات، فلن يفكر المرء في فرضية أن الديمقراطية تعتمد على تجانس معين يجب دحضها، لكنه صحح التقييم القائل بأن هذه الدرجة المعينة من التجانس لم تكن موجودة في الحالة المحددة. هذا هو ما يشكل عقم جميع افتراضات التجانس التي لا تلزم نفسها بالتجانس الذي يمكن اكتشافه بشكل مستقل تجريبياً.

من خلال مفهومه للتجانس القائم على الشعور، على أية حال، يلتقي هيلر مع التفضيل الألماني القديم للمجتمع القائم على الشعور بدلاً من المجتمع القائم على الهدف، الذي تغذيه الانتقادات التاريخية للقانون الروماني والحاجة إلى الانفصال عن الفرنسيين. بالإشارة إلى الشعور المقصود على أنه "تجانس"، لا يزال هناك علاقة ترابطية بالأفكار الإثنو قومية التي لم يمثلها هيلر ولكن ربما أراد استبدالها تدريجياً. ربما كان هذا هو ما أعطى نظريته في التجانس دعمًا من جميع الجوانب حتى يومنا هذا: لقد مكّن نظرية الدولة الألمانية، بقدر ما يلزم، من تحديث مستمر. وبشأن الحاجة إلى الشعور بالوحدة، على وجه التحديد لأنه لا يوجد شيء يمكن التحقق منه أو يمكن تزويره، فيمكن لجميع الأطراف - حتى في المحكمة الدستورية الاتحادية – الاتفاق عليه بسهولة. عندما يتعلق الأمر بمسألة ما إذا كان التجانس الاجتماعي للإحساس الجماعي، من أجل أن نكون مرنين، ربما يحتاج مرة أخرى إلى أساس في تجانس أكثر واقعية من نوع مختلف ينتظرنا، فلا يزال بإمكان الجميع التفكير في جانبهم.

بغض النظر عن الكيفية التي يحكم بها المرء على القيمة الاسترشادية لمفهوم هيلر للتجانس: على أي حال، كان مفهوم التجانس هذا لا يعد مفهومًا قوميًا وهو متوافق مع الديمقراطية. وهذا واضح أيضًا في الاستخدام المحدد، وكان هذا الاستخدام يهدف إلى تهدئة العداوات الطبقية من خلال التمعن والتسوية. ان المعنى الديمقراطي من منظور سياسة التكامل هو بالضبط منع النزاعات وحلها من خلال المؤسسات والترتيب المصمم لذلك، ومن حيث المبدأ اعداد كل الامور لضمان الملاءمة السياسية وبالتالي مراعاة المصالح الاجتماعية، لا شيء غير: التهدئة من خلال التمعن والتسوية.

3- كارل شميت

لم تكن التهدئة من خلال التفكير والتسوية ما يهم *كارل شميت* على الإطلاق. لم يكن مهتمًا بالاعتبار والتسوية والمناقشات التي تسبق التسويات، بل النضال والنصر، وليس الحالة الطبيعية وتقنيات التعاقد مع بعضها البعض التي يمكن أن تساعد في الحفاظ عليها، بل استقطاب الصديق والعدو وحالة الطوارئ التي تحدث. عندما يكون من الواضح أن المرء لا يتفق في هذا، يظهر *شميت* نفسه تمامًا كممثل لوجهة نظر عالمية تتميز بالمثل العسكرية مع نفورهم من التنازلات الغير المتوافقة مع الديمقراطية، والتي عمل[11] *نوربرت إلياس* عليها في دراساته عن الألمان أيضًا في الأوساط البرجوازية يمكن أن تكون نظرة على الحالة المتطرفة مفيدة بالطبع، ولكن في تركيز شميت عليه، في رفض أي تعليق وتناقض، هناك رؤية للعالم، وليس مجرد مصلحة ارشادية.

ينطلق *شميت* من ادعاء أن الديمقراطية تقوم على المساواة بين مواطنيها. وفقًا لـ "مذهبه الدستوري" لعام 1928[12] ، لا يمكن أن يقوم الشكل الخاص للدولة الديمقراطية على "أية مساواة عامة غير مبالية تتواجد بذاتها بغض النظر عن الجوهر أو القيمة" ، وبالتالي لا يمكن أن يقوم الشكل الخاص للدولة الديمقراطية على "المساواة الإنسانية العامة". لا يمكن تأسيس أي من الدول أو أشكال الحكومة أو سلطة الحكم أو أي مؤسسات خاصة على الإطلاق، ولكن فقط على مفهوم المساواة "المحدد والجوهري" [13]. يأخذ المفهوم الديمقراطي للمساواة، (اقتباس)، كمفهوم سياسي: "كيف أي مصطلح سياسي حقيقي يشير إلى إمكانية التمييز. لذلك لا يمكن للديمقراطية السياسية أن تقوم على عدم اكتراث جميع الناس، ولكن فقط على الانتماء إلى شعب معين، حيث يمكن تحديد هذا الانتماء إلى شعب بواسطة عوامل مختلفة للغاية (أفكار العرق المشترك، والمعتقدات، والمصير المشترك، والتقاليد) ". كل من ليس مواطنا ليس مؤهلا[14] لهذه المساواة الديمقراطية

---

11 ن. إلياس، دراسات حول الألمان، 1989، ص 23 ش. هنا وهناك: يقدم كارل شميت أيضًا مثالاً للعلاقة بين الميل الألماني تجاه الادعاءات والمثل الأخلاقية المفرطة الغير الملائمة للحياة اليومية وقابلية الألمان للهمجية الاشتراكية القومية المقنعة بشكل مثالي، كما أوضح إلياس، المرجع السابق، ص 422 وما يليها. من وجهة نظر إلياس، لا يتناقض رد سلوكه بعد عام 1933 مع المُثُل المُبالغ فيها والصور الذاتية النبيلة لليوميات التي كتبها عندما كان شابًا (تشرين الأول 1912 إلى شباط 1915، E. Hüsmert، برلين 2003) ، ولكن يناسبها تمامًا.

12 كارل شميت، النظرية الدستورية، 1928. يختلف نص الطبعة الرابعة لعام 1965 في الفروق الدقيقة عن النص المذكور هنا. تم العثور على معظم المقاطع المقتبسة هنا حرفيًا كلمة كلمة هناك.

13 الحاشية ص .226.

بالنسبة*لشميت*، فإن المساواة الجوهرية القائمة على العرق هي مصدر المساواة الملموسة الراسخة عادةً في الدساتير الديمقراطية. إن حقوق المساواة الملموسة، مثل "المساواة في القانون"، والمساواة في الحق في التصويت، والحق في الاقتراع والوصول إلى المناصب والتجنيد الإجباري العام، هي فقط نتائج مستمدة من المساواة الجوهرية التي تشكل جوهر الديمقراطية: "لأن جميع المواطنين شاركوا في الجوهر، ويمكن معاملتهم على قدم المساواة، ولهم نفس الحق في الانتخاب والتصويت، وما إلى ذلك[15].
بدءًا من النظرية السياسية اليونانية، يُعرض على القارئ بعد ذلك مفاهيم تاريخية مختلفة عن الدولة والديمقراطية، لكل منها الفكرة الخاصة عن المساواة. ان الطائفيين الإنجليز تحت حكم كروميل، الذين فكروا في مجتمع قائم على المساواة في المعتقدات الدينية، يتم اتباعهم في هذا العرض باعتباره النموذج قبل الأخير للديمقراطية، "الديمقراطية الوطنية". بعد ذلك، تم ذكر المساواة البلشفية فقط في الانتماء الطبقي.
ان الشرط المسبق للديمقراطية الوطنية وشكلها المحدد للمساواة الجوهرية يعتبر "التجانس الوطني". من وجهة نظر الأمة، يفهم *شميت* "شعبًا فرديًا من خلال وعي سياسي خاص"، والذي يمكن أن تسهم عناصر مختلفة في وعيه بوحدته والوحدة الواعية: "اللغة المشتركة، والمصاير التاريخية المشتركة، والتقاليد والذكريات، والأهداف والآمال السياسية المشتركة". إذا كان التجانس القومي غير موجود لأن الدولة تتكون من أمم مختلفة أو تحتوي على أقليات قومية، تظهر حلول محتملة ومختلفة. أولاً، محاولة التسوية السلمية؛ ولكن في الحقيقة، هذا يعني إما الصراع السلمي والانفصال، أو الاستيعاب السلمي التدريجي للأمة الحاكمة".[16] باختصار، كمحاولة للتوصل إلى حل سلمي، يتم تناول حماية الأقليات بموجب القانون الدولي هنا، ولكن ليس على وجه التحديد حماية الأقلية كأمة، ولكنها تهدف فقط إلى ضمان الحقوق الفردية. ومن ثم هناك الطريقة الأخرى: "الطريقة الأخرى أسرع وأكثر عنفًا: القضاء على المكون الأجنبي من خلال القهر، وإعادة توطين السكان غير المتجانسين والوسائل[17] الجذرية المماثلة".

قد تقرأ ذلك بقشعريرة معينة، خاصة إذا كنت تعرف الطريقة المثيرة للاشمئزاز التي شارك بها*شميت* نفسه في فصل اليهود عن الحياة الروحية للأمة في الرايخ الثالث [18] ولكن بالطبع عليك ألا تفعل ذلك. لا تقم بالقراءة. لا يقدم النص أية تعليمات أو توصيات لفصل الأجزاء الأجنبية من السكان، ولكنه يصف فقط احتمالًا لم يخترعه*كارل شميت* فحسب، بل تم تحقيقه عدة مرات على مدار التاريخ. يشير *شميت* نفسه إلى مثال إعادة التوطين اليوناني التركي بعد معاهدة لوزان (1923). ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن إمكانية التعايش السلمي داخل بانوراما*شميت* التي لا تؤدي إلى الاستيعاب لا تحصل.

يمكن اعتبار ذلك الآن مجرد مسألة تعريف: ما نتحدث عنه هنا هو الديمقراطية الوطنية، وقد تم تعريفها بدقة من خلال حقيقة أنها تقوم على جنسية واحدة وليس على عدة جنسيات. عندما يتعايش أناس مختلفون في ديمقراطية وطنية بشكل دائم وسلمي كأشخاص مختلفين، لا يمكن أن يكون هناك فرق بين الجنسيات. لذا هنا أيضًا، في النقطة الحاسمة، يعود الأمر إلى الحشو.

يجمع مفهوم التجانس عند شميت تلاميذه ليس من خلال صرامة البيان أو تبريره- إن اشتقاق ضرورة "المساواة الجوهرية" من حقيقة أن الديمقراطيات يجب أن تميز بين الأعضاء وغير الأعضاء ، على العكس من ذلك ، أمر سخيف - ، ولكن من خلال التمثيل الضمني للنموذج القومي للديمقراطية باعتباره البديل الوحيد غير القديم للبلشفية ، ومع جاذبية جميع القيم الترابطية التي تتماشى معه: استهزاء طفيف بأفكار المساواة في حقوق الإنسان في التنوير ، الذي يلامس تفضيل الجوهر الذي تميزنا به نحن الألمان العميقون عن الفرنسيين السطحيين منذ القرن الثامن عشر ، وأخيراً وليس آخراً ، انها لفتة الرجل المصمم الذي فهم حقائق الحياة القاسية.

4- المعالجة البناءة لعدم التجانس: هانز كيلسن

بالإضافة إلى أسلاف فايمار للتجانس المقدمين، يجب ذكر الشخص الثالث - المعاصر، ولكن من بلد مختلف، أي النمسا -: هانز كيلسن. تم اقتباس الطبعة الأولى لكيلسن عام 1920 والطبعة الثانية عام 1929 حول جوهر الديمقراطية وقيمتها: "يخضع تطبيق مبدأ الأغلبية لحدود معينة شبه طبيعية. يجب أن تكون الأغلبية والأقلية قادرة على التواصل مع بعضهما البعض إذا كانا يجب أن يكونا متوافقين مع بعضهما البعض. لذلك يجب تلبية المتطلبات الفعلية للتفاهم المتبادل بين المشاركين في عملية صنع القرار: مجتمع متجانس ثقافيًا نسبيًا "- يفهم المرء: متجانس نسبيًا -" خاصة اللغة نفسها[19]"
ومع ذلك، لم يتوصل *كيلسن* إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية غير ممكنة في مجتمعات غير متجانسة ثقافيًا. كما اعتبر أن الديمقراطية الغير المتجانسة ثقافيًا والمتكونة من جنسيات مختلفة ممكنة من حيث المبدأ، بشرط ألا تكون منظمة بشكل مركزي، ولكنها تمنح الاستقلال للقوميات الفردية داخل الدولة:» الأمة مجتمع ثقافي ولغوي في المقام الأول ثم يكون لمبدأ الأغلبية المعنى الكامل فقط داخل هيئة وطنية موحدة، وبعد ذلك على الأقل يترتب على ذلك أنه في المجتمعات الدولية فوق الوطنية، وخاصة فيما يسمى بدول الجنسية المختلطة وطنياً، يتم سحب قرار المسائل الثقافية الوطنية من البرلمان المركزي ومن استقلاليته، أي. يجب أن تُترك للهيئات التمثيلية للجماعات الوطنية (المجموعات الفرعية) المنظمة وفقًا لمبدأ الشخصية ".

14 المكان المرجع السابق ص 227.
15 AaO ص 227 ف. (228).
16 AaO ص .231 ص.
17 المكان المرجع السابق ص 232.
18 كارل شميت ("افتتاح المحاضرات العلمية قبل Reichsgruppe Walter State الأستاذ الدكتور كارل شميت") في: اليهودية في الفقه والخطب والمحاضرات ونتائج مؤتمر مجموعة امبير التابعة لجامعة NSRB (الوصي الاجتماعي الاشتراكي الوطني) حول 3 و 4 تشرين الاول 1936 برلين (الناشر القانوني الألماني) ، المجلد 1 ، الفقه الألماني في محاربة الروح اليهودية ، ص 14 وما يليها ، وما شابه ذلك. ("الكلمات الختامية ل Reichsgruppe Walters State الأستاذ الدكتور كارل شميت") المرجع السابق ص. 28 وما يليها أيضًا ، من التقدم في التفكير في المساواة في الجوهرية من التمييز بين "متشابه" و "أجنبي" فور الاستيلاء على السلطة ، فإنهم النص القصير "الحق للثورة شيشي" في: مراقب ألمانيا الغربية ، الجهاز الرسمي لل NSDAP، 12 مايو 1933
19 H. Kelsen ، "جوهر وقيمة الديمقراطية" (حول جوهر وقيمة الديمقراطية) (الطبعة الأولى 1920) ، طبعة ثانية للطبعة الثانية 1929 ن 1981

لا يتحدث كيلسن هنا في فراغ، لكنه يشير إلى نوع عدم التجانس الذي ميز الدولة النمساوية المتعددة الأعراق. لم يكن من الممكن حل مشاكل الجنسية في هابسبورغ النمسا عن طريق الفيدرالية، أي بمنح استقلال إقليمي ملزم، لأن القوميات المختلفة لم تكن تعيش في فصل إقليمي أنيق، ولكن، على سبيل المثال، التشيك والألمان في بوهيميا وأجزاء أخرى من الإمبراطورية هي مختلطة مكانيًا. ويمكن بالتالي تجميع أعضاء من جنسيات مختلفة معًا في شركات شخصية دون التقيد بالحدود المكانية لمناطق مستوطنة معينة، التي تم تبنيها ومعالجتها من قبل الديمقراطي الاجتماعي النمساوي *كارل رينر* من المناقشة السياسية داخل النمسا في ذلك الوقت.

5- الدولة النمساوية المتعددة الأعراق كمثال

لعبت دولة هابسبورغ النمساوية المتعددة الأعراق دورًا مركزيًا وغنيًا بالمعلومات في تاريخ النظريات السياسية العلمية والقناعات اليومية حول موضوعنا. ولوقت طويل برزت النمسا في النظرية السياسية الأوروبية باعتبارها تجسيدًا لمشكلة عدم التجانس القومي.

طور *جون ستيوارت* ميل اعتباراته الشهيرة حول استحالة وجود ديمقراطيات متعددة الجنسيات، والتي نُشرت لأول مرة عام 1861 - في اعتبارات الحكومة التمثيلية - باستخدام مثال هابسبورغ النمسا. هذه هي النقطة التي يحب البريطانيون المتشككون في الاتحاد الأوروبي الإشارة إليها حتى يومنا هذا. لكن بالنسبة*لميل*، لم يكن التركيز على قابلية تطبيق مبدأ الأغلبية في المجتمعات متعددة الجنسيات، ولكن على الطابع المعزز للاستبداد للجيوش المتعددة الجنسيات. وفقًا*لميل*، يمكن أيضًا استخدامها بسهولة خاصة داخل - الأفواج الإيطالية في المجر والفوج المجري في إيطاليا - لأنه لا يساورهم أي قلق بشأن التمييز بين الصديق والعدو، والذي يحل محل التمييز المدني بالنسبة للجنود بين المواطنين والغرباء. يفترض التنفيذ أيضًا على المواطنين من جنسيات أخرى تختلف عن دولتهم [21]

مثال مختلف تمامًا له علاقة أكبر بألمانيا: يحتوي كتاب بريجيت هامان عن سنوات هتلر في فيينا (1907 إلى 1913) [22] على تقرير عن زيارات هتلر إلى المجلس الإمبراطوري (النمسا)، برلمان cisleithan (الغير الهنغاري) جزء من الإمبراطورية، مما يوضح المشكلة. اللغات المسموح بها في هذا البرلمان هي الألمانية والتشيكية والبولندية والروثينية والصربية والكرواتية والسلوفينية والإيطالية والرومانية والروسية. كان يجب أن يكون ممثلو الجنسيات المختلفة قادرين على التحدث بلغتهم. وكما هو معروف، لم تكن هناك ترجمة فورية عبر سماعات الرأس في ذلك الوقت.

كانت مشكلة الاتصال الحقيقية التي نشأت من تعدد اللغات (التي أشار إليها كيلسن أيضًا بشكل غير مباشر أعلاه) أحد الأسباب التي جعلت المجلس الإمبراطوري للرايخسرات فوضويًا إلى حد ما، وغالبًا ما كانت الإرادة سيئة مثل روضة الاطفال. وصودف أن النواب يغرقون أو يغوصون في خطاباتهم بالتناوب مع أبواق الأطفال والصفارات والأجراس والسقالات. كان هتلر زائرًا شغوفًا لاجتماعات المجلس الامبراطوري. غالبًا ما كان يجر صديقه أوغست كوبيتشك معه. لم يفهم تمامًا لماذا وجد هتلر أنه من الرائع مشاهدة هذه الأحداث من جهة المتفرج: "ذات مرة، عندما أجبرني أدولف على الذهاب إلى هناك مرة أخرى ... ألقى نائب تشيكي خطابًا معرقلاً استمر لساعات. أوضح لي أدولف ان الشيء الوحيد المهم في هذا الخطاب هو ملء الوقت ومنع نائب آخر من التحدث. ما قاله هذا التشيكي لن يكون ذا صلة بالموضوع، يمكنه تكرار نفس الشيء مرارًا وتكرارًا، فقط لكيلا يستطيع التوقف ...لم أتفاجأ أبدًا بأدولف كما كنت في ذلك الوقت ...لكن طريقة استماعه الى هذا الخطاب وتوتر أعصابه لعدم الفهم لم أستطع فهمه. "بالنسبة للجزء الأكبر، كان أعضاء البرلمان أقل انبهارًا، وكانوا يصرخون، ويصفقون، ويهزّون أغلفة مناضدهم، و- مرة أخرى Kubizek-" في وسط هذا المشهد اليائس، بدأت كلمات الشتائم الألمانية والتشيكية والإيطالية والبولندية بالتطاير عبر القاعة. نظرت إلى أدولف. ألم يكن هذا هو أفضل وقت للذهاب؟ لكن ما خطب صديقي؟ لقد قفز، وشد أصابعه بقبضتيه، واحمر وجهه من شدة الإثارة. "

فاليوم ليس من الصعب فهم تعويذة الذكاء لهذا الشاب لرمزية الأمور: لقد رأى عدم تجانس الاتحاد البرلماني في مشهد من الاستحالة. وربما كان هذا ما أراد أن يراه، وإلا لكان قد رأى، على خط رينر وكيلسن، الحاجة إلى حل وسط وإصلاحات مؤسساتية، ليس أقلها الحاجة إلى قواعد إجرائية لائقة للرايخسر. في "كفاحي"، وصف هتلر فيما بعد زياراته إلى المجلس

الامبراطوري بأنها تجربة أساسية في عصره في فيينا، معتبرا أن إمبراطورية هابسبورغ، إن وجدت، فقط من خلال مركزية "لا ترحم"، من خلال تنظيم لغة عامة وزي رسمي كان من الممكن الحفاظ على المدارس وأنظمة التعليم التي تخلق الوحدة، ليس على المسار الذي تصوره كيلسن، ولكن على مسار يقع ضمن نطاق الحلول الممكنة التي تصورها كارل شميت: الاستيعاب القسري .[24]

20 حول مفهوم رينر للاستقلالية الشخصية للشركات، مراجعةص. ك. رينر، الحق في تقرير مصير الأمم (العنوان الفرعي: مع تطبيق خاص على النمسا)، الجزء الأول: الأمة والدولة. لايبزيغ وفيينا (فرانز ديوتيك) 1918، ص. 74 وما يليها. في كتابين تم نشرهما تحت أسماء مستعارة - "الدولة والأمة" و "انضال الأمم النمساوية من أجل الدولة" - كان لرينر أفكاره النظرية حول القومية وأفكاره الملموسة نُشر في عامي 1899 و1902 لإنقاذ دولة الجنسية النمساوية.

21 ح.: النفعية J . سانت ميل، اعتبارات بشأن الحكومة التمثيلية الخامس. ب. أكتون، لندن / نيويورك 1976، ص 171 وما يليها، الفصل السادس عشر ("الجنسية، باعتبارها مرتبطة بالحكومة التمثيلية")، ص 359 (361 ص). الخامس. ب. أكتون، لندن / نيويورك 1976، ص 171 وما يليها، الفصل السادس عشر ("الجنسية، باعتبارها مرتبطة بالحكومة التمثيلية")، ص 359 (361 f.).

22 ب. هامان، فيينا هتلر. التلمذة الصناعية كديكتاتور. ميونخ - زيورخ 1997.

23 كل شيء وفقًا لهامان، المرجع السابق، ص 169 وما بعدها (اقتباسات Kubizek الحرفية: ص 175).

6- عقم أطروحة التجانس

هنا نرى مواقف متعارضة تجاه صراعات الجنسية في هابسبورغ النمسا. في ضوء هذه الصراعات الملموسة وغيرها، وبالنظر إلى وجهات النظر المختلفة حول إمكانيات التغلب عليها، ما الذي ينبغي القيام به مع الأطروحات العامة حول ضرورة وجود تجانس معين؟ لا شيء. يجب أن تكون إما خاطئة أو عقيمة. انه من خطأ إذا قالوا - سواء كانت قواسم مشتركة للعرق أو اللغة أو الدين أو الثقافة - إنه لن ينجح بدون نوع محدد جدًا يمكن التعرف عليه في الواقع كنوع من التجانس ؛ من المعروف أن العالم مليء بالأمثلة المضادة للدول ، بما في ذلك الديمقراطيات ، التي تكون فيها واحدة أو أكثر من هذه القواسم المشتركة غائبة أو غير مثمرة، إذا انسحب أحدها ، كما هو معتاد ، من ضرورة وجود بعض القواسم المشتركة الغامضة المتعلقة بالعرق واللغة والدين أو الثقافة أو التاريخ أو المعتقدات أو الاهتمامات المشتركة.لا يمكن التحقق من وجودها أو غيابها ، سواء سمي ذلك بشعورنا ، أو إجماع أساسي ، أو مجرد تجانس أو أي شيء آخر ، بعبارات ملموسة بشكل مستقل عن النجاح السياسي أو الفشل الذي تهدف إلى تفسيره. وبالتالي، فإن القيمة التفسيرية والتنبؤية للمتغير الغامض هي صفر، كما ذكرنا سابقًا. كما أنها ليست ضرورية في وظيفة الكشف عن مجريات الأمور. في حقيقة أن الاختلافات في العرق والدين والثقافة والوضع الاقتصادي وأي اختلاف محتمل في تكوين المجموعة يمكن أن تصبح بؤرة للنزاعات المدمرة ولا يجب أن تكون مدعومة بالتأكيد العام على متطلبات التجانس. على العكس من ذلك، حتى عندما لا يكون هدفها الإقصائي واضحًا، فهناك شيء أقل إيجابية بشأن مثل هذه التأكيدات. ويرجع ذلك إلى عدم ملاءمتها الغريبة لواقع زيادة التمايز الاجتماعي، وعدم وجود اتجاه نحو مساهمة بناءة في المشكلات المرتبطة بها.

7- حقيقة زيادة عدم التجانس

في منتصف القرن التاسع عشر، طور عالم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر النظرية القائلة بأن كل تقدم في الطبيعة والمجتمع هو تطور من متجانس إلى غير متجانس[25] . ليس من الضروري أن يكون المرء سبنسريًا في كل شيء ليتفق معه في بعض النقاط التي تعتبر ضرورية لموضوعنا: وهي القبيلة البدائية، التي لا تعرف تقسيم العمل إلا بين الجنسين، مما يدل على أقصى قدر من التجانس بين المجتمعات البشرية. في المقابل، كلما زاد تقسيم العمل، زاد التباين في كل مجتمع. لذلك تتميز المجتمعات الحديثة بدرجة عالية من عدم التجانس الداخلي.

اتخذ كلاسيكيات العلوم الاجتماعية - إميل دوركهايم وجورج سيميل - هذه النتيجة كفرصة للتخلي عن النظرية القائلة بأن تماسك المجتمعات يقوم على تشابه أعضائها. وبدلاً من ذلك، حاولوا شرح كيف يمكن للتمايز أن يقوي التماسك الاجتماعي ويوسع إمكانيات تكوين الوحدة الاجتماعية[26] من منطلق أنه بالنسبة للعلوم الاجتماعية، فان "تجانس الأفراد، أي. إن المساواة الاجتماعية للسكان في منطقة ما، والشرط الأساسي لتشكيل إرادة ديمقراطية، وبالتالي شرط للتكوين الواعي للوحدة السياسية "[27] كان بالتالي غير قابل للنقاش لأكثر من مائة عام.

8- فرض عدم التجانس

ومع ذلك، فإن عدم تجانس المجتمعات المتمايزة يمثل تحديًا في الوقت الحالي. إن التباين في مواقف الحياة الموضوعية والمصالح والثقافات التي تتشكل على أساسها ينتج اختلافات في التوقعات المعيارية وحتى وجهات نظر مختلفة حول الأسس الأخلاقية، والتي لا يمكن المساس بها دون أن يتم التخلص من بناء المجتمع. لا يتوقع الحشد الأصلي أن يكون أعضاؤه متناقضين بشأن مثل هذه القضايا. لا يتعين على مجتمع الصيد وجمع الثمار أن يتحمل حقيقة أن جاره لا يؤمن بكل شيء يعتبره مهمًا. في هذا الصدد، كان الحشد البدائي، إذا جاز التعبير، دافئًا، في حين أن المجتمعات الحديثة غير مرتاحة للغاية في هذا الصدد، ان مثال لا يعبر عن الراحة.

كان عدم الراحة هذا دائمًا مصدرًا لانتقاد الحداثة والتوق إلى حالات سابقة أكثر سلامة من الوحدة والوضوح الأخلاقيين. كانت الرومانسية الألمانية، التي سعت إلى وضعها المثالي من الوحدة الأخلاقية في العصور الوسطى، قبل تفكك الوحدة الدينية، تعبيراً عن هذا الشوق. يمكن اعتبار استقطاب كارل شميت الحاد شكلاً آخر من أشكال الدفاع ضد عدم التجانس وما يرتبط به من توقعات الازدواجية في المجتمع الحديث. إن تصويره للديمقراطية كحدث يتم فيه التعبير عن إرادة متساوية للرفاق الوطنيين ناشئة عن تشابه جوهري في فعل التزكية[29] يتوافق مع هذا.

بعد أن أدت المحاولة اللاحقة لضمان التجانس في ألمانيا إلى نقض مثل هذه المفاهيم الديمقراطية، يجب علينا أيضًا استخلاص النتائج في تعاملنا مع قضية التجانس. تتعلق الديمقراطية بالتعامل السلمي والعادل مع تضارب المصالح، والذي يمثل على وجه التحديد تعبيرًا ومظهرًا عن عدم التجانس الذي لا رجعة فيه إلى حد كبير. ان مسلمات التجانس ليست مفيدة هنا. ومع ذلك، فإن الموقف المعارض المنتشر، والذي يدعي أنه لا توجد مشكلة هنا في الأساس، هو غير مفيد.

---

24 أ. هتلر، مين كامبف، المجلد الأول، الفصل 2 ("سنوات فيينا من التدريب المهني والمعاناة")، في طبعة ميونيخ (دار النشر المركزية لل NSDAP 1938، ص 71 (77، 80 وما يليها).

25 هربرت سبنسر، التقدم - قانونه وسببه (أول 1857)، في: J.D.Y. بيل (محرر)، هربرت سبنسر عن التطور الاجتماعي، شيكاغو 1972، ص 38 وما يليها. Zur Horde

أو القبيلة القديمة باعتبارها التكوين الاجتماعي "المتجانس". أيضا دوركهايم (fn. 27)، ص. 215؛ سيميل (fn. 27)، ص.

26 إميل دوركهايم، حول تقسيم العمل الاجتماعي (1893 الأول)، فرانكفورت عام 1977؛ جورج سيميل، عن التمايز الاجتماعي. البحث الاجتماعي والنفسي. لايبزيغ 1890.

27 ف. شوركوبف، التجانس في الاتحاد الأوروبي - التصميم والضمان من خلال المادة 6 1 والمادة 7 TEU، 2000، ص 28.

28 حول هذا وحول مسائل المعالجة الدستورية التي تستحق القراءة سانت هوستر، الحياد الأخلاقي للدولة. تفسير ليبرالي للدستور، توبنغن 2002، ص 97 و368 وهنا وهناك.

29 شميت، العقيدة الدستورية (حاشية 12)، ص 243 ص

غالبًا ما يستخدم رفض افتراضات التجانس ذات المظهر المتخلف لقمع حقيقة أن التعامل بنجاح مع عدم التجانس ليس سوى أمر طبيعي. يحب الناس الإشارة إلى سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وهما أكثر الأمثلة شيوعًا لإثبات إمكانية إدارة عدم التجانس الناجحة، وهذا يجب أن ينهي الموضوع. الا انه بالطبع، لا ينتهي على الإطلاق، حيث يجب أن يذكرنا تاريخ الحروب الأهلية والإبادة الجماعية، بالاضافة الى تاريخنا أولاً وقبل كل شيء، بأن هناك أيضًا إمكانية مختلفة تمامًا. ثم ان إلقاء نظرة فاحصة على جميع دول العالم تقريبًا يظهر أنه بين طرفي النجاح والفشل يكمن طيف غير محدود من النزاعات المهددة والمشاكل والصعوبات التي تكون أحيانًا أصغر وأحيانًا أكبر. كانت الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال، من ناحية، تمثل تحققًا مثيرًا للإعجاب لشعارها الوطني "e pluribus unum" (واحد من الكثرة- المتميزين والمتميزين على الدوام). من ناحية أخرى، فهي أيضًا مثال يمكن استخدامه لدراسة النزاعات التي يمكن أن تنشأ من تعايش مجموعات سكانية مختلفة جدًا في دولة والمشاكل المحددة في التعامل مع مثل هذه النزاعات.

9- عدم التجانس والتكامل

هناك عدد لا يحصى من الميزات التي يمكن استخدامها لتمييز الناس، انما ليست جميعها عرضة للنزاع بشكل أساسي. أولئك الذين، من واقع التجربة، لهم أهمية خاصة في تحديد الحياة والمصالح والهوية، ووفقًا للتجربة السابقة، يمكن بسهولة أن يصبحوا خطوطًا فاصلة تتفكك على أساسها مجتمعات أطراف الحرب الأهلية أو مرتكبي وضحايا الاستبعاد الوجودي، حيث نجد في الدساتير الحديثة وفي الوثائق الدولية لحقوق الإنسان موضوع حظر التمييز المؤكد. على سبيل المثال في المادة 2 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لكل فرد الحق في جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع، مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر". تزداد احتمالية تقسيم خصائص تكوين الجماعات، كما هو مذكور في المادة 2 من الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان، عندما يتم تعزيز انقسامات المجتمع التي تسببها هذه الخصائص بشكل متبادل من خلال تزامن خطوط التقسيم ذات الصلة. بعبارة أخرى، يصبح الأمر أكثر صعوبة عندما يكون أولئك الذين يبدون مختلفين ويتحدثون بشكل مختلف في نفس الوقت هم أيضًا أولئك الذين يؤمنون بشكل مختلف، ويقومون بأعمال تجارية بشكل مختلف، أو يكونون أفضل أو أسوأ تعليماً ويكونون أفضل حالاً اقتصادياً أو أسوأ حالاً.

ان الإشكالية بشكل خاص هي ارتباط الخصائص التي لها مستوى عالٍ بشكل خاص من تكوين الهوية (الانتماءات العرقية والثقافية والدينية) مع الخصائص التي تتمتع بمستوى عالٍ بشكل خاص من تشكيل المكانة لجميع أفراد المجتمع (خاصة الوضع الاقتصادي، وتكامل سوق العمل، والسيطرة الحصرية على موارد معينة، وما إلى ذلك). على العكس من ذلك، فإنه ينزع فتيل القوة التفجيرية للتفاوتات الموجودة في بعد واحد عندما توجد التفاوتات أيضًا في أبعاد أخرى وخطوط التقسيم تعمل بشكل مختلف تمامًا هنا. وبالتالي، يمكن لأوجه عدم التجانس المتنوعة أن تحيد بعضها البعض عن طريق ضمان أن أعضاء كل مجموعة فردية ليسوا في نفس الجانب في كل صراع. قام جيمس ماديسون، أحد آباء دستور الولايات المتحدة، بتحليل هذا في الأوراق الفيدرالية 30 من وجهة نظر حماية جميع المتورطين من القمع. وفي هذا السياق، يتحدث العالم السياسي عن تأثير استقرار الانقسامات المتقاطعة ("الانقسامات الشاملة")[31]

لدينا هنا صورة المجتمع المتمايز باعتباره مجتمعًا متماسكًا بواسطة شبكة من انشقاقاته. يتم تقديم مشاكل التكامل في المجتمعات الحديثة شديدة التباين على أنها مشاكل لا تنشأ عن الافتقار إلى التجانس في المجتمع ككل، ولكن من التجانس المفرط في المجموعات الاجتماعية الفردية. وبالتالي، فإن مشاكل الاندماج هي مشاكل عدم كفاية إدراج المجموعات الفردية في نظام التمايز الاجتماعي. بمعنى ملموس، هذا يعني، على سبيل المثال: لا يتعين على المجتمع الذي يتوجب عليه دمج أقلية عرقية ثقافية أن يتعامل مع التجانس الثقافي، ولكن قبل كل شيء ضمان يجب عدم تركيز هذه الأقلية في الهامش الاقتصادي.

إن فكرة أن الدولة والديمقراطية لا يمكنهما العمل إلا في ظل ظروف التجانس لا تقود إلى أي مكان في أفضل الأحوال. بدلاً من افتراض التجانس المضاد أو إنكار إمكانية الصراع بسذاجة، يجب أن ننتقل إلى مسألة ما هي أفضل الشروط المسبقة للتعايش السلمي والتعاون المثمر داخل الوحدات السياسية التي نتعامل معها مع عدم تجانس معين. يمكن قراءة الدساتير الحديثة إلى حد كبير على أنها إجابات على هذا السؤال - كبرامج تكامل لمجتمعات متباينة وغير متجانسة بطبيعتها - ولكن فقط بعد إزالة نظارات التجانس.

---

30 رقم 10 ورقم 52.

31 ص بدلا من العديد من أ. ليبهارت، الديمقراطية في المجتمعات التعددية. استكشاف المقارنة، نيو هافن - لندن 1977، ص 75 وما بعدها ؛ لتفاقم احتمالية الصراع الحالية من خلال مزامنة خطوط التمايز. ج. فايلر، دستور أوروبا، كامبريدج 1999، 279 وما يليها.